

بعود ليدا ولو بقصد في العجز او قاعدا شمل من يصلي النفل
من اضطرار لانه يجب عليه الجوس ليركع منه فا توهمه بعضهم هنا فيغير
محل قوله ينفصل ارتفاعه عن عوده الى مكان عليه وهو القيام فله بد
بعد العود من انه مستقر فالارتفاع هو غاية العود الى مكان فله بد
سكون فيه لينفصل عن العود فوالارتفاع رفع راسه عن الارض
ومراده بالعود الى مكان القيام ولو كان بحيث ينفصل رفعه عن هويته
للسجود بان اوضع عاد وهو ما اليه اي الى الارض هذا هو الصواب
بخلاف قوله اي القيام والمضام بان يعود الى الموضع الذي سقط منه فان
زاد عليه عامدا عالما بطلت صلاته مع ان قوله والضابط يعني ما قلناه
اعتدل وجوبا ولا يشتر عليه ما لو شئت في بعض شروط الفاتحة بعد
معرفة محلها فله يجب عليه العود لان الفاتحة لما كانت يكثر الشك فيها
اعتقد ذلك فله بد نقفا ولا يقتصر غير اي فقط مرتين وانما طلب
تكرارها ارفعا للشدقان حيث لم يسجد لادم ولله مشارع الى مزيد التواضع
حيث وضع اشرفه اعناه علي موافق الالهام فيكره للقيام والمالفة
في التواضع والشكر على اجابة دعا المصلين من السجود الاول والثبات لا يتزام
اقله الا كان حقه ان يبين حقيقتهم اوله بقوله وهو وضع الاعضا للعبادة
مع التواضع والتكيس ثم سجد اقله واجله مع انه لم يذكر الاكثر ببعض
الجهة وانكره انه فتصارع علي بعضها كمنع الاعضا فان وضع بعضها مكرره
وانقاد السجود ان تذكر في صورة النسيان او علم في صورة التواضع
السجود فان لم يعلم الا بعد الصلوة استأنفها تنسبه التفضيل المذكور
بين التواضع وعبادته لا يجزي في جزئه كسلفه طالت اي في غير الجهة
فله يكين السجود عليها مطلقا اما ما ثبت بالجهة من شتر وسلوة
فانه يجزي السجود عليه وان طال الجبين وهو جانب الجهة فله
يكين وضعها اي دون الجهة ويندب وضعها معها قوله من اراد
غيرها كبدن غير او ملبوس غير وانكره فيها لم يضر تبع
فيه شيئا طيب ان سلام واعتهم رجلا فله ولو في الفرض مع العجز
ولما رمت ذكره لا ينافي ان غير ذكره فاعتراضه قد ليس في محله

وسجد

وسجد عليها فانما ضراي سطل صلاته ان كان عامدا عالما والادلة تبطل
ويجب اعادته ما اعتدل وصدده فيه قد اوجح كوجه راسه بان
شق عليه اناتها اي مشقة شديده وان لم تقم التيم ويكفي غلبة الفتن
ولا يتوقف على قول الطيب العدل ان اناتها شقت عليه ولا يلزمه اعادة
الا ان كان تحت عجزه ومفوضه ويجب وضع جزءه اي في اتجاه واحد
مع الجهة شروع في باقي شروط السجود وهي ستة ويجب وضع
كواكبي ان اوجدهم بجهة ومن باطن كفيه سوالا صانع والرجلة
وضابطه ما ينقض مسم بشرط ان يكون امليا فله يكين وضع الزايد
وان نقض منه ولا يجب شقها الا بجهة فيجب كسفتها كما تقدم
الذي يظهر ان اجاصله انها متى كانت اهلية امكن يوضع سبعة ثم عظم
فقط فان كان بعضها امليا وبعضها زائد او عجز فالوجه بان صلب
واما اذا لم يتم فيجب وضع الجميع لان ما له يتم الواجب ان به فهو واجب
واربع ارجل اي واربع ركب يدين اي من جهتين ليهوي
بابه ضرب كمر يلزمه العود صوابا ان يقول لم يطلب منه بلات
عامدا عالما بطلت صلاته لانه زيادة غير مطلوبة وهي فعل
مطلب الاعتاد عليها فقط اي محله فاما لو شرت فانه يلزمه
اعادة السجود اي بعد اذ ين رفع فيما يظهر لوجود الهوي الجزئي الي وضع
الجهة ولم يمتثل الا مجرد وضعها بقصد ان عتار فالقيد في الهوي بقول
الشيء ان قصد استئذان قوله بل بحسب ذلك سجود الا من قوله
لم يلزمه العود لوجود الصارف فالمعتبر العود الى محل وجد فيه
الصارف مطلق فوجه لو سجد على شيء خشن بوزي جهته مثله فان رجع
جهته عنه من غير رفع لم يضر وكذا ان رفعها قليلا ثم عاد ولم يكن الامان
واله بان رفعها قليلا بعد الظرفية ثم عاد بطلت وكذا لو سجد على نجس
يده ولو رفع جهته من غير عجز وعود بطلت صلاته مطلقا سواء كان
اطمان ام لا قد وان نقض مع ذلك اي مع نية الاستقامة صرفه اي
الا نقله اسافله اي مجيزته وما حو لها على اعاليه اي راسه وشيئه
ويديه علي وسادة يفضها تحت ساقيه وقد يقال هذا لا يناسب